ان هذه السياسة الاسرائيلية قد توافق بلدا يعيش في حالة السلم ، الا اذا كانت الحكومة الاسرائيلية مقتنعة بأن الصلح مع العرب بات قريبا ، رغم ان تصلبها السياسي لا يدل على ذلك · « وكانت جميع الدول المتحضرة قد فرضت رقابة على العملة الصعبة ابان الحرب العالمية الثانية ،وفي فترات اخرى اعتبرتها حالات طوارىء · اما وضع الولايات المتحدة فأنه يختلف تماما عن وضع باقي الدول ، لانها هي فقط « يحق لها » طباعة الدولارات ، التي تشكل اساسا للنظام النقدي الدولي » (٣١) · ويبدو ان سياسة الحكومة الجديدة لا تنبع من مصلحة اسرائيل الاقتصادية بقدر ما هي نابعة من اعتبارات ايديولوجية يعتنقها اليمين الاسرائيلي منذ نشأته · فليس هناك من ضمان لتدفق رؤوس الاموال على اسرائيل في وضعها الامني الحالي ، بل قد يكون العكس هو الصحيح · ثم من يضمن عدم تهافت الجمهور على شراء الدولارات التي تملك اسرائيل احتياطا قليلا منها ، عندما يبدو ان خطر نشوب حرب بات وشيكا · « ان اي عمل خارجي ، او حدث سياسي او امني ، او توجه فجائي الى الاسواق المالية في الخارج ، قد يجر في اعقابه تهافتا جماعيا على العملة الصعبة ، ويؤدي الى تغييرات جوهرية في قيمتها ، ونفاد الاحتياطي المتواضع الذي [تملكه اسرائيل] ··· فاذا نجحت المراهنة يصبح واضعو الخطة الاقتصادية ابطالا قوميين ··· ولكن اذا فشلت ونفد الاحتياطي ، فأن هذه السياسة تصبح « مسادا اقتصادية » · وما دامت اسرائيل تعيش في حصار ، فأنها ، بأنتهاج هذه السياسة ، تعرض نفسها لمخاطرة كبيرة » (٣٢) ·

ويهدف وزير المالية الاسرائيلي ايضا ، بواسطة سياسته الجديد ، الى جذب رؤوس الاموال الاسرائيلية ، التي هربها الاسرائيليون الى الخارج خلال السنوات الماضية ، والتي تقدر حسب معلومات الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل ، بنحو ثلاثة مليارات دولار · كما تأمل الحكومة بالافادة من ودائع الاسرائيليين بالعملة الصعبة ، بمبلغ ٢٫٨ مليار دولار في البنوك الاسرائيلية ، ومعظمها من أموال التعويضات التي دفعتها المانيا الغربية للاسرائيليين الذين تضرروا في العهد النازي · وكانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت بأيداع تلك الاموال بالعملة الصعبة في البنوك الاسرائيلية ، مع فرض الرقابة عليها · وقد زادت قيمة هذه الودائع بالعملة الاسرائيلية ، بفضل التخفيض الدائم في قيمة الليرة والواضح ان رفع الرقابة على هذه الودائع ، ثم الفائدة القليلة نسبيا التي تدفع مقابلها ، وعدم توقع انخفاض كبير في قيمة الليرة بعد الآن ، هي عوامل قد تشجع اصحاب هذه الاموال على تحويلها الى ليرات اسرائيلية · ولكن هذا الامر ، في حال تحقيقه ، سيؤدي الى « طوفان مالي » ، مما سيثقل على السياسية النقدية ويضر باحتمالات نجاح السياسة الجديدة ، جوبهت سياسة ارليخ الاقتصادية بانتقادات شديدة من قبل دوائر عدة ، لان نفاد احتياطي العملة